

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/2004/104  
16 January 2004

ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الستون

البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني

في ميدان حقوق الإنسان

دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مساعدة

كمبوديا حكومةً وشعباً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام

## موجز

يتضمن هذا التقرير معلومات عن دور وإنجازات مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كمبوديا في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في مجال مساعدة الحكومة الملكية لكمبوديا وشعبها على زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقد أعد هذا التقرير عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٩/٢٠٠٣ الذي اعتمدته في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

وواصل مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كمبوديا، خلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير، دعم الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا على إنجاز ولايته، ويسر زيارته العاشرة إلى كمبوديا التي قام بها في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

وجرى الاضطلاع بتقييم خارجي لمكتب كمبوديا في أواخر تشرين الأول/أكتوبر وأوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بغية تقييم أثر ووجاهة برامج المكتب، والقضايا الرئيسية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والتطورات الممكنة عقب الانتخابات الأخيرة للجمعية الوطنية، وتكامل برنامج المكتب مع الأنشطة الأخرى ذات الصلة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وطلب خلال عملية التقييم تقديم توصيات تناول الدور الذي سيؤدي به المكتب وهيكله مستقبلاً. وخلصت البعثة إلى أن وجود مكتب المفوضية في كمبوديا يشكل التزاماً إيجابياً للمجتمع الدولي تجاه كمبوديا، وإلى أن استمرار وجود المكتب في كمبوديا أمر أساسي لتعزيز احترام حقوق الإنسان حتى تتغير الظروف لتبلغ حداً مرضياً، وريثما يتم استحداث مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان فعالة ومستقلة. وفي حين تتطلب بعض المجالات مزيداً من التركيز والتحسين، وجدت البعثة أن برامج المكتب تسهم إسهاماً لا يستهان به في تعزيز حقوق الإنسان، لا سيما في مجال الحماية.

ولمساعدة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، واصل مكتب المفوضية في كمبوديا رصد الحالة العامة لحقوق الإنسان، والتحقيق في تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان، وفي توثيق أنماط هذه الانتهاكات. ووجه بانتظام اهتمام سلطات المقاطعات والسلطات الوطنية إلى المسائل التي تشغل باله، طالبا منها التدخل.

وشمل برنامج مكتب المفوضية في كمبوديا فيما يتعلق بانتخابات الجمعية الوطنية في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣ خلال الفترة التي يتناولها التقرير ما يلي: الاضطلاع بعمل الحماية المرتبطة بحقوق الإنسان خلال الحملة الانتخابية وخلال الأشهر التي تلت الانتخابات؛ تقديم المعلومات إلى الحكومة وإلى المجتمع الدولي عن الوضع القائم؛ التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية على القيام برصد حقوق الإنسان ذات الصلة بالانتخابات والاستجابة لهواجسها في مجال الحماية؛ المساعدة على إعداد التقارير العامة التي يصدرها الممثل الخاص، وآخرها تقرير أصدره في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وسيختتم البرنامج الانتخابي في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

ولمساعدة الحكومة على وضع سياسات الموارد الطبيعية بطريقة تتماشى والتزامات كمبوديا الدولية في مجال حقوق الإنسان، ركز مكتب المفوضية في كمبوديا على جانب من سياسات إدارة الأراضي لا تتوفر بشأنه سوى معلومات قليلة منشورة. وواصل المكتب، عن طريق العمل الميداني والبحوث والتحليل، دراسة تحديد تأثير المزارع الكبيرة في حقوق الإنسان للسكان الذين يعيشون داخل حدود هذه المزارع أو قريباً منها، ومدى مساهمة هذه المزارع في نماء

سكان كمبوديا ككل وفي رفاههم الاقتصادي والاجتماعي. واستنادا إلى نتائج الدراسة، سيقدم المكتب توصيات إلى السلطات المعنية والوكالات الدولية.

وواصل مكتب المفوضية في كمبوديا الإسهام في العملية التشريعية وفي الجهود الرامية إلى إصلاح الجهاز القضائي، وذلك عن طريق إبداء تعليقات على مشاريع القوانين، وتيسير المناقشة فيما بين الأطراف المهتمة بشأن قضايا السياسة القانونية، وتقديم المشورة بشأن المسائل القانونية والتركيز بوجه خاص على عملية وإجراءات العدالة الجنائية، فضلاً عن رصد المحاكمات الهامة في المحاكم. وواصل المكتب عمله بشأن المساعدة القانونية، بإعداد دراسة عن التمثيل القانوني. وجمع المكتب بيانات من أربع محاكم، وأجرى مشاورات مع منظمات تقدم المساعدة القانونية، وذلك بهدف إعداد وثيقة أولية عن إتاحة إمكانية الفقراء للجوء إلى القضاء.

وواصل مكتب المفوضية في كمبوديا التعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الكمبودية وواصل دعمها في القيام بأعمالها وفقاً للإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً. كما كان المكتب نشطاً في تنفيذ برامج التثقيف والمساعدة التقنية والخدمات الاستشارية.

وواصل المكتب أعماله في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ونظراً إلى الصلة المتينة القائمة بين الصحة والفقير، شرع المكتب في الاضطلاع باستشارات وبحوث في مجال الحق في الصحة.

وواصل مكتب المفوضية في كمبوديا المشاركة في عدد من آليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة والجهات المانحة، وفي أنشطة واجتماعات الفريق القطري التابع للأمم المتحدة بهدف إدماج حقوق الإنسان في عملية التنمية الوطنية، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، والأهداف الإنمائية للألفية، وإطار عمل الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنمائية.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥	٦ - ١	مقدمة .....
٦	٨ - ٧	أولاً - المساعدة المقدمة إلى الممثل الخاص للأمين العام .....
٧	٥٥ - ٩	ثانياً - دور مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان .....
٧	١٠ - ٩	ألف - الأهداف العامة .....
٧	١٤ - ١١	باء - بعثة التقييم .....
٩	١٧ - ١٥	جيم - حماية حقوق الإنسان: الرصد والتحقيق والإبلاغ .....
١٠	٢٠ - ١٨	دال - البرنامج الانتخابي .....
١٠	٢١	هاء - دراسة عن الإفلات من العقاب .....
١١	٢٧ - ٢٢	واو - مشروع الأراضي .....
١٢	٣١ - ٢٨	زاي - حقوق الإنسان في عملية التنمية، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .....
١٣	٤١ - ٣٢	حاء - إطار سيادة القانون .....
١٥	٤٤ - ٤٢	طاء - المكتب الإقليمي في باتامبانغ .....
١٦	٤٧ - ٤٥	ياء - التزامات الإبلاغ في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ توصيات هيئات الرصد المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان .....
١٧	٥٢ - ٤٨	كاف - تقديم المساعدة في الشؤون التعليمية والتقنية وبرامج الإعلام .....
١٧	٥٥ - ٥٣	لام - التعاون والتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة والسلوك الدبلوماسي .....
١٨	٦٢ - ٥٦	ثالثاً - موظفو مكتب المفوضية في كمبوديا والحالة المالية لصندوق الأمم المتحدة الاستثماري لبرنامج تعليم حقوق الإنسان في كمبوديا .....

## مقدمة

١- أُسس مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كمبوديا عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٦/١٩٩٣، الذي كلف بموجبه المكتب بتنفيذ ما يلي:

(أ) إدارة تنفيذ البرامج التثقيفية والمساعدة التقنية والخدمات الاستشارية وكفالة استمراريتها؛

(ب) مساعدة حكومة كمبوديا، بناء على طلبها، على الوفاء بالتزاماتها بموجب صكوك حقوق الإنسان التي انضمت إليها، بما في ذلك إعداد التقارير التي تقدم إلى هيئات رصد المعاهدات ذات الصلة؛

(ج) تقديم الدعم إلى جماعات حقوق الإنسان الموثوق بها في كمبوديا؛

(د) المساهمة في إنشاء و/أو تدعيم المؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

(هـ) مواصلة المساعدة على صياغة التشريعات وتنفيذها من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

(و) مواصلة المساعدة على تدريب الأشخاص المسؤولين عن إقامة العدل.

٢- ويقدم أيضاً مكتب المفوضية في كمبوديا المساعدة إلى الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا للاضطلاع بمهامه، كما تنص على ذلك قرارات الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان.

٣- ويتضمن هذا التقرير معلومات عن دور وإنجازات مكتب المفوضية في كمبوديا للفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في مجال مساعدة حكومة وشعب كمبوديا على تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأعد هذا التقرير عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٣/٧٩ الذي اعتمدته في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وترد المعلومات بشأن عمل مكتب المفوضية في كمبوديا للفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٣ في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين (A/58/268).

٤- وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢، وقع المفوض السامي لحقوق الإنسان وحكومة كمبوديا مذكرة تفاهم لفترة سنتين تتعلق بتنفيذ برنامج للتعاون التقني بشأن حقوق الإنسان. وتشمل المذكرة مجالات التعاون التالية: توفير المساعدة المستمرة للحكومة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ وتعزيز زيادة إدماج بعد حقوق الإنسان في البرامج التعليمية والصحية وسائر البرامج الإنمائية؛ وتقديم المساعدة التقنية لبرامج الإصلاح الحكومية، بما في ذلك في مجالي إقامة العدل والعملية التشريعية؛ وتشجيع مشاركة المجتمع المدني وتعزيز تثقيف الجمهور في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان، لا سيما في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتقديم المساعدة والمشورة التقنيتين، بناء على طلب الحكومة، للاضطلاع بمسؤولياتها، بما في ذلك تقديم التقارير للوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وخلال الزيارة الرسمية العاشرة التي أداها الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا، وعد رئيس الوزراء بتجديد الحكومة الشروط التي تتضمنها مذكرة التفاهم عند انقضاء تاريخ سريانها.

٥- وينفذ برنامج المكتب بالتعاون مع عدد من المؤسسات التي تضطلع بمسؤوليات في مجال حقوق الإنسان، بما فيها المجلس الأعلى للقضاء؛ والمحاكم؛ ومكتب المدعي العام؛ والمدرسة الملكية لتدريب القضاة والمدعين العامين؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة استلام الشكاوى واللجنتان المعنيتان بتشريعات الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ؛ واللجنة الكمبودية المعنية بحقوق الإنسان؛ وإدارة السجون؛ ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارات إدارة الأراضي، والزراعة، والغابات ومصائد الأسماك، والوزارة المعنية بشؤون المرأة وقدماء المحاربين، ووزارة الصحة. ويتعاون المكتب أيضاً مع طائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية التي تتعلق عملها بحقوق الإنسان والمسائل القانونية والإنمائية.

٦- وفي الفترة تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، جرى استعراض خارجي لدور المكتب وبرامجه مستقبلاً، بهدف تقديم توصيات تتعلق بدور المكتب وهياكله مستقبلاً.

### أولاً المساعدة المقدمة إلى الممثل الخاص للأمين العام

٧- قدم مكتب المفوضية في كمبوديا خلال الفترة التي يتناولها التقرير معلومات بانتظام للممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا بشأن المسائل ذات الأهمية، لا سيما في المجالات التالية: الإصلاح القضائي؛ وانتخابات الجمعية الوطنية المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٣؛ والقيود المفروضة على حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والاجتماع؛ وإفراط الشرطة في استخدام القوة؛ والقضايا المتعلقة بالفساد، والمصروفات والوصول إلى المعلومات؛ والمسائل المتعلقة بالأراضي والغابات؛ والأوضاع في السجون وإصلاح السجون؛ والإفلات من العقاب؛ والعلاقات القائمة بين الشرطة والمحاكم؛ والمساعدة القانونية؛ ومجموعة من المسائل المتعلقة بالقضاء والعدالة الجنائية؛ ونهج يستند إلى حقوق الإنسان في عملية التنمية وفي أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ والامتنال للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

٨- وقام مكتب المفوضية في كمبوديا بتيسير البعثة العاشرة التي اضطلع بها الممثل الخاص إلى كمبوديا عملاً بولايته، وذلك من أجل ما يلي: المحافظة على الاتصال مع حكومة كمبوديا وشعبها؛ توجيه وتنسيق نشاط الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا؛ مساعدة الحكومة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويرد ملخص نتائج هذه البعثة التي تمت في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في تقرير الممثل الخاص إلى الدورة الستين للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2004/105)، وأصدر الممثل الخاص تقريراً ثانياً عن انتخابات الجمعية الوطنية في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وركزت بعثة الممثل الخاص على المناخ السياسي العام عقب انتخابات الجمعية الوطنية، وإصلاح الجهاز القضائي، والمشاكل الجارية في نظام العدالة الجنائية، وأثر السياسات والممارسات المتعلقة بالموارد الطبيعية في حقوق الإنسان في كمبوديا. وواصل مناقشة وتعزيز نهج للتنمية يراعي حقوق الإنسان، وشرع في مشاورات بشأن الحق في الصحة. وأعد المكتب ورقات معلومات شاملة للممثل الخاص بهدف تيسير زيارته، كما ساعده على إعداد تقاريره إلى الجمعية العامة وإلى لجنة حقوق الإنسان، وتقاريره وبياناته العامة الصادرة في كمبوديا.

## ثانياً دور مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان

### ألف الأهداف العامة

٩- تجمع استراتيجية مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كمبوديا بين نهج ثنائي الشق للعمل بشأن المسائل العاجلة، وفي الوقت نفسه، السعي لبلوغ الهدف الأطول أجلا المتمثل في المساعدة على إنشاء وتعزيز مؤسسات لتأمين وكفالة احترام حقوق الإنسان في المستقبل. ويهدف مكتب المفوضية في كمبوديا، من خلال العمل المشترك مع الجهات الأخرى، إلى المساهمة في إيجاد مجتمع كمبودي يقوم على أساس من احترام حقوق الإنسان في ظل سيادة القانون، ووجود مجتمع مدني قوي قادر على العمل وفقا لأحكام الإعلان المتعلق بحقوق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا.

١٠- وتتضمن التحديات إقامة نظام قضائي مستقل، ووضع ضوابط ملائمة لممارسة السلطة التنفيذية والآليات الفعالة للمساءلة، ومواجهة مشاكل الإفلات من العقاب والفساد التي طال أمدها والتي تواصل إعاقه جهود الإصلاح. ويواصل المكتب، إضافة إلى الأنشطة التي يضطلع بها مع المؤسسات الحكومية، العمل مع المنظمات غير الحكومية وفئات أخرى من المجتمع المدني بهدف تعزيز السياسات والممارسات التي تتماشى مع الالتزامات الدولية لكمبوديا في مجال حقوق الإنسان، ومساعدتها في جهودها الرامية إلى ضمان جبر الأضرار التي لحقت بضحايا الانتهاكات وعدد من القضايا القانونية وفي مجال السياسات العامة الأوسع نطاقا التي تؤثر في حقوق الإنسان.

### باء - بعثة التقييم

١١- اضطلعت البعثة بتقييم خارجي للمكتب في أواخر تشرين الأول/أكتوبر وأوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣<sup>(١)</sup>. وكان الهدف الأساسي للتقييم جرد أنشطة المكتب بغية تقييم أثرها، ووجاهتها وفعاليتها، فضلا عن تحديد القضايا الأساسية لحقوق الإنسان وتقديم توصيات تتعلق بدور المكتب مستقبلا وهيكله. والتقت البعثة بطائفة من الجهات الحكومية وغير الحكومية، وممثلين عن المنظمات الدولية والسلك الدبلوماسي. وأجرت زيارات ميدانية للمكتب الإقليمي في باتمانغ، ولجتماع محلي لصيد الأسماك تأثر بمصالح تجارية خارجية، ومزرعة لشجر المطاط قيد الدراسة كجزء من مشروع المكتب المتعلق بالمزارع الكبيرة. كما زارت البعثة سجن سيام ريب. ويظل تقرير بعثة التقييم وتوصياتها وثيقة داخلية للمفوضية سيجري استعراضها في بداية عام ٢٠٠٤ بهدف تنفيذها. وتقدمت البعثة بسلسلة من التوصيات لإعادة تنظيم كفاءة المكتب وتحسينه في مجال الإدارة والتنظيم، وملاك الموظفين والقضايا المتعلقة بالميزانية. كما سيجري، في إطار العملية، تناول توصيات مراجعة الأمم المتحدة الخارجية لحسابات المكتب التي جرى الاضطلاع بها في بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، فور توفر تلك التوصيات.

---

(١) تألف فريق التقييم من السادة فيتيت مونتربورن (أستاذ الحقوق، رئيس الفريق، تايلند)، وبيتر هيلماس، (المفوضية السامية لحقوق الإنسان/جنيف)، وريموند فل (خبير استشاري، المملكة المتحدة).

١٢- وأبلغت البعثة أن جميع الذين أجرت مقابلات معهم قد أقرّوا بالدور الحيوي الذي يضطلع به مكتب المفوضية في كمبوديا، وأيدوا استمرار وجوده فيها، إلى أن يتحسن، على الأقل، إطار حقوق الإنسان بصفة مرضية. وخلصت إلى أن وجود المكتب يشكل التزاماً إيجابياً من المجتمع الدولي تجاه كمبوديا بعد عقود من الاضطرابات، وإلى أنه يؤدي دور "صمام الأمان" أو "حارس" لمنع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان ودور ضوابط وموازن ضد إساءة استخدام السلطة، في انتظار استحداث مؤسسات حقوق إنسان وطنية فعلية ومستقلة تعمل على تعزيز تلك الحقوق وحمايتها. وخلصت البعثة إلى أن المكتب وبرامجه توفر بيئة ممكنة لنماء المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان. كما وجدت أن المكتب يقدم إسهاماً في مجال الحماية ويعمل كحافز لرعاية ودعم عمل حقوق الإنسان الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك المؤسسات العامة والمجتمع المدني، فضلاً عن أدائه دور الوسيط لتيسير إمكانية وصول الجهات الرئيسية - الحكومية وغير الحكومية - إلى موارد التمويل الخارجية، والعكس.

١٣- وتتضمن توصيات البعثة ما يلي:

(أ) لا بد من دعم وتعزيز ولاية الممثل الخاص واستمرار وجود المكتب نظراً إلى أن حالة حقوق الإنسان لا تزال تبعث على القلق، مع مراعاة ماضي كمبوديا القريب والمسؤولية الدولية تجاه الشعب الكمبودي؛

(ب) يضيف الدور الحمائي للمكتب قيمة إلى إطار حقوق الإنسان في كمبوديا، وينبغي الاستفادة منه إلى أقصى الحدود عن طريق زيادة عدد الموظفين، واختيار الحالات التي تبين الاتجاهات الرئيسية، والمتابعة الوافية، وتقديم المساعدة التقنية وتوفيرها في مجال السياسات العامة، ووضع معايير واضحة للعمل. وينبغي للمكتب أن يقدم الحماية لمن هم في حاجة إليها، خاصة عندما يتعذر على الآخرين العمل أو لا يودون القيام بذلك؛

(ج) ينبغي للمكتب أن يواصل تقديم المساعدة القانونية وغيرها من أشكال المساعدة التقنية الرامية إلى النهوض بالتغيير الهيكلي والتعاون لفائدة الشعب الكمبودي. وينبغي للمكتب أن يركز على التنفيذ الفعال للقوانين والسياسات التي تستجيب لحقوق الإنسان، وأن يساعد على بناء قدرة الآليات والموظفين. بما يكفل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيدين الوطني والمحلي؛

(د) ينبغي للمكتب أن يتيح الخبرات بشأن العلاقة بين النظام الوطني والنظام الدولي لحقوق الإنسان، وأن يساعد على تقديم معلومات للمجتمع الوطني بشأن التوصيات الصادرة عن الهيئات المنشأة بمعاهدات لحقوق الإنسان والإجراءات المحددة التي وضعتها لجنة حقوق الإنسان، وبلورتها في أشكال ميسرة وسهلة الاستيعاب. وينبغي للمكتب أن يرصد استراتيجية حكومة كمبوديا وبرنامج عملها الراميين إلى إصلاح النظام القانوني والقضائي، الذي اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بهدف تقييم التنفيذ وفقاً لالتزامات كمبوديا الدولية؛

(هـ) ينبغي للمكتب أن يواصل دعم المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، بوصفه قوة يقظة تسهر على احترام حقوق الإنسان، وإقامة جسور بين حقوق الإنسان والمنظمات الإنمائية غير الحكومية، وإتاحة وصول المجتمعات المحلية وقادتها إلى تلك الحقوق بما يتجاوز المنظمات غير الحكومية؛



(و) ينبغي للمكتب أن يدعم المنظمات الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات استناداً إلى البرمجة القائمة على حقوق الإنسان. وينبغي له أن يثير مجالات جديدة تبعث على القلق مثل الأثر السلبي للعملة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛

(ز) ينبغي تعزيز دور المكتب بصفته حافزاً وليس ممولاً، إلى جانب القدرة على الإحالة والترابط المشتركين مع الوكالات الأخرى عند الاقتضاء. وينبغي للمكتب أن ينهض بدعم مستديم ومتوازن للفعاليات المحلية، وأن يعزز الاعتماد على الذات؛

(ح) ينبغي للمكتب أن يشدد على تنفيذ السلطات الحكومية وغيرها من الشركاء التزاماتها تنفيذاً فعلياً في مجال حقوق الإنسان وأن يشجع على ذلك، مع تخصيص الدولة للموارد على نحو منصف وفي الوقت المناسب. وينبغي للمكتب أن يحدد الممارسات السليمة وأن يستخدمها في الإصلاحات الهيكلية والقدرة المستدامة على تجاوز الممارسات السلبية؛

(ط) ينبغي للمكتب تحديد مذكرة التفاهم الحالية بينه وبين حكومة كمبوديا في شكلها الراهن.

١٤- تقر المفوضية بضرورة دعم وتعزيز ولاية الممثل الخاص للأمين العام ولزوم استمرار وجود المكتب. وترحب المفوضية بالضمانات التي قدمها رئيس الوزراء هان سان خلال بعثة الممثل الخاص العاشرة إلى كل من الممثل الخاص ومدير مكتب كمبوديا بشأن استمرار عمليات المكتب.

### جيم - حماية حقوق الإنسان: الرصد والتحقيق والإبلاغ

١٥- واصل مكتب المفوضية في كمبوديا رصد حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، للتحقيق في الأنباء التي تتواتر بشأن حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتسجيل أنماط تلك الانتهاكات. ويعرض المكتب شواغله بصورة منتظمة على السلطات الحكومية المحلية والوطنية، ويقترح سبلاً لإنصاف الضحايا. كما ظل المكتب يتصل بصورة منتظمة بالجهاز القضائي، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع الدولي فيما يتعلق بهذه المسائل.

١٦- وخلال الفترة التي يتناولها التقرير، أولى المكتب اهتماماً خاصاً بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في إطار انتخابات الجمعية الوطنية خلال شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣. وأجرى المكتب بالخصوص تحقيقات في عدد من الاغتيالات التي طالت أفراداً ينتمون إلى أحزاب سياسية. كما رصد القيود المفروضة على حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات خلال فترة ما بعد الانتخابات، وغيرها من التقارير عن حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

١٧- وظل مكتب المفوضية في كمبوديا يتلقى شكاوى من العامة بشأن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، ونظر في حالات خطيرة، من بينها أعمال عنف، وتهريب للناشطين السياسيين؛ ومنازعات على الأراضي وعمليات استيلاء عليها؛ وتعذيب ومعاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة في أماكن الاحتجاز؛ وخروق جسيمة لضمانات الإجراءات الجنائية. وتابع موظفو المكتب أيضاً التقدم المحرز في حالات تتعلق بالتهمة بارتكاب جرائم تتصل بأعمال الشعب المناهضة للتايلانديين التي حدثت في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، والذين حُكِّموا في نهاية المطاف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وصدرت بحق ٤٧ شخصاً ثبوت إدانتهم بارتكاب جرائم تتعلق مباشرة بأعمال الشعب أحكام بالسجن تعادل الفترة التي قضوها أصلاً

في السجن، وأُطلق سراحهم. وأُطلق بعد ثلاثة أسابيع سراح طالين، عقب إصدار عفو ملكي بشأنهما، وكانت قد ثبتت إداتهما بالتحريض وقضيا عقوبتي سجن أطول. وتظل التهم قائمة ضد صحافيين اثنين متهمين بالتحريض أُطلق سراحهما بكفالة في انتظار محاكمتهم. وتابع المكتب جهوده السابقة بشأن أعمال القتل الانتقامية في الشوارع (القتل على أيدي الغوغاء) بشأن الأوضاع في السجون، وواصل التحقيق في الحالات التي لم يُبت فيها، وقدم مساعدة للمنظمات غير الحكومية لكي تنجز عملها بصورة فعالة. كما قدم مساعدة للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون تهديدات لسلامتهم.

### دال - البرنامج الانتخابي

١٨- واصل مكتب المفوضية في كمبوديا، خلال الفترة التي يتناولها التقرير، تنفيذ برنامجه بشأن انتخابات الجمعية الوطنية التي أُجريت في تموز/يوليه ٢٠٠٣ من أجل إيجاد مناخ سياسي خال من أعمال العنف والترهيب، وعملية انتخابية تقوم عليها مؤسسات حكومية محايدة. وواصلت ثلاثة أفرقة متنقلة التحقيق في الأنباء المتعلقة بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في أنحاء البلد ورصد الحالة السياسية العامة. وواصل مكتب كومبونغ تشام الانتخابي رصد الحالة عن كثب في المقاطعة، والتحقيق في الحالات الخطيرة، وطلب تدخل السلطات المحلية وسلطات المقاطعة. ويتوقع إتمام البرنامج الانتخابي بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

١٩- وعقد موظفو مكتب المفوضية في كمبوديا اجتماعات منتظمة مع ممثلي اللجنة الوطنية للانتخابات لإثارة قضايا عامة تبعث على القلق وغيرها من المسائل محل الاهتمام، ولا سيما إجراءات معالجة الشكاوى المتعلقة بحدوث أعمال عنف وترهيب في إطار الانتخابات، وتطبيق الجزاءات. وخلال الفترة التي تلت الانتخابات، أثار المكتب شواغله تكراراً مع وزارة الداخلية والشرطة والسلطات البلدية بشأن القيود المفروضة على حرية الاجتماع واستخدام قوة مفرطة لتفريق مظاهرات غير مرخص بها.

٢٠- وواصل المكتب رصد جهود إنفاذ القانون والإجراءات القضائية التي تتصل بالعديد من جرائم القتل، التي يشتبه في أنها ذات دوافع سياسية، وفي حالات الموت المريبة، بالإضافة إلى الأشكال الأخرى من أعمال العنف والترهيب الموجهة ضد ناشطي الأحزاب السياسية. كما واصل تطوير قاعدة بيانات لتسجيل انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة المتصلة بالانتخابات. وعقد موظفو المكتب اجتماعات مع ممثلي جميع الأحزاب السياسية الهامة، ونظموا اجتماعات إعلامية للدبلوماسيين والمانحين والمنظمات الدولية. وواصل المكتب بذل جهوده للتنسيق مع المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بالانتخابات وحقوق الإنسان، واستضاف اجتماعات منتظمة لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك. وامتد هذا التعاون إلى المقاطعات، حيث قدم الموظفون الدعم للمنظمات غير الحكومية في مجال الرصد والتحقيق.

### هاء - دراسة عن الإفلات من العقاب

٢١- باشر المكتب مشروعاً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ لاستعراض ومتابعة انتهاكات حقوق الإنسان التي اتخذت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا إجراءات بشأنها عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، وكذلك المكتب والممثلون الخاصون خلال العقد التالي. وسيعدّ تقرير يتضمن توصيات، على أساس ذلك الاستعراض والتحليل للتطورات السياسية والقانونية ذات الصلة. كما سيضع المكتب استراتيجية طويلة الأجل عن كيفية التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب بصورة فعالة.

## واو - مشروع الأراضي

٢٢- واصل مكتب المفوضية في كمبوديا دراسته للمزارع الكبيرة - وهي عبارة تشمل امتيازات الأراضي ومزارع المطاط التي تديرها الدولة على السواء - لتحديد أثرها في حقوق سكان الأشخاص الذين يعيشون داخل حدود تلك المزارع أو قريبا منها. وواصل المكتب إجراء البحوث وإعداد التقارير عن حالة حقوق الإنسان للسكان المحليين وتحليلها ورصدها. واضطلع بأنشطة ميدانية في مناطق مختارة خلال الفترة التي يتناولها التقرير، وأجرى تحقيقات موثقة بشأن حالة حقوق الإنسان في أربعة امتيازات في الأراضي في مقاطعة بنوم سروتش، ومقاطعة كومبونغ سبو (التي تملكها عدة شركات: وهي شركة كمبوديا هاينينغ (Cambodia Haining)، وسي جي كمبوديا (CJ Cambodia) وأدوك (Aduok))، وامتياز واحد في الأراضي في مقاطعة كومبونغ تشهنانغ (فيسيمكس pheapimex) وفي مزرعة تومرينغ للمطاط.

٢٣- وقد اضطلع المكتب بأنشطة ميدانية في تسعة امتيازات في الأراضي وفي مزرعة مطاط واحدة. ويجري المكتب بحثاً مفصلاً في ثلاثة من هذه الأماكن، بما في ذلك مقابلات نوعية شبه منظمة مع السكان المحليين، والناشطين، والسلطات، وممثلي شركات الامتيازات. كما أجرى موظفو المكتب مقابلات مفتوحة مع المنظمات غير الحكومية على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات، والتقوا بانتظام خلال إعداد الدراسة بالقائمين على وضع السياسات المتعلقة بالأراضي وإدارتها في كمبوديا، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون المعنيون على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات، والمجتمع المدني والوكالات الدولية.

٢٤- وسعت الدراسة أيضاً إلى تحديد مدى إسهام امتيازات الأراضي في النمو والرفاه الاقتصادي والاجتماعي لسكان كمبوديا عامة، لا سيما في مجال إسهام تلك الامتيازات في دخل الدولة العام وفي موارد عيش السكان المحليين المعنيين. وقام المكتب بجمع البيانات عن الامتيازات القائمة، وقيم امتثال أصحاب الامتيازات لقانون الأراضي لعام ٢٠٠١ وبأحكام عقود الامتياز. كما سعى المكتب للإسهام في صياغة مراسيم فرعية أساسية لتنفيذ قانون الأراضي، وبالخصوص المراسيم الفرعية المتعلقة بإجراءات منح امتيازات في الأراضي لأغراض اقتصادية، والإعفاءات الخاصة بالامتيازات في الأراضي التي تتجاوز مساحتها ١٠ ٠٠٠ هكتار والتخفيض منها.

٢٥- واستناداً إلى معلومات قدمتها وزارة الزراعة في شباط/فبراير ٢٠٠٣، صادق مجلس الوزراء على ٤٢ امتيازاً في الأراضي لأغراض زراعية، تغطي ما يربو على ٨٠٠ ٠٠٠ هكتار. ولم تبرم الاتفاقات أو العقود اللازمة للامتيازات مع الوزارة إلا في ٢٧ حالة فقط. ومنذ أن باشر مكتب المفوضية الدراسة، ألغيت خمس عمليات موافقة على امتيازات في آب/أغسطس ٢٠٠٣ وتوقع وزير الزراعة إلغاء ١١ موافقة أخرى. لكن لم يبلغ أي عقد مبرم حتى عندما كانت بعض الشركات تحرق عقودها والتشريعات الكمبودية خرقاً فادحاً. وأوصى الممثل الخاص بإلغاء تلك العقود عندما ينتهك أصحاب الامتيازات القانون أو يرتكبون مخالفات جسيمة لشروط العقد.

٢٦- ولاقى الموظفون، لدى إجراء هذه الدراسة، صعوبات حمة في الحصول على معلومات تتعلق بالامتيازات في الأراضي رغم أن تلك المعلومات تتصل بمسائل تهم عامة الناس ويجب ألا تكون مقيدة الاستعمال (مثل عملية منح امتيازات جديدة في الأراضي، والرسوم، والعقود، والمساهمين، ودفع العربون والخرائط). وحتى عندما تمكن مكتب المفوضية من الاطلاع على العقود، لم يتوقف إلى تحديد هوية فرادى المساهمين في الشركات المعنية. وبينت الصعوبات في

الحصول على هذه المعلومات ضرورة التعجيل باعتماد ممارسات وسياسات إدارية أكثر انفتاحاً تمكن من مناقشة مستنيرة لقضايا الأراضي في كمبوديا وتحسن اتخاذ القرار في إدارتها ووضع سياسات بشأنها. وثمة حاجة أيضاً إلى استشارة السكان المحليين وإلى بيئة تنظيمية فعالة في رصد أنشطة الشركات تكفل احترامها للقانون ولشروط العقود. كما أوصى الممثل الخاص باعتماد تشريعات تكفل حرية تبادل المعلومات وتمكن من التدقيق في الإجراءات التي يتخذها الجهاز التنفيذي وتشجع على مزيد من المساءلة. وتتناول منظمات غير حكومية عديدة هذه المسألة بالدرس.

٢٧- كما أجرى مكتب المفوضية تحقيقات وجمع وثائق بشأن المنازعات المتعلقة بالأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية خلال الفترة التي يتناولها التقرير. وكثيراً ما كانت تلك المنازعات تشمل السكان المحليين أو الصيادين وذوي التأثير السياسي والاقتصادي، ومن بينهم الضباط العسكريون ومصالح الأعمال التجارية. وساعدت الدراسة المفصلة لهذه الحالات على تسجيل وإثارة المشاكل المتكررة، سواء في إدارة الأراضي أو في آليات معالجة منازعات الأراضي وما يتصل بها من انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي الوقت الراهن، لا يعمل هيكل لجنة المسح، التي أنشئت في تموز/يوليه ٢٠٠٢، ولا المحاكم، بصورة فعالة لحل منازعات الأراضي أو توفير سبل انتصاف من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بها.

### زاي - حقوق الإنسان في عملية التنمية، بما في ذلك الحقوق

#### الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢٨- واصل مكتب المفوضية الدعوة إلى وضع سياسات وطنية قائمة على الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان تتصل بمجالات مثل التنمية الحضرية والصحة والبيئة والتخفيف من حدة الفقر وإدارة الموارد الطبيعية، وإلى إدماج قواعد حقوق الإنسان إدماجاً تاماً في الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وعمل المكتب مع المنظمات الإنمائية على إدماج حقوق الإنسان، وبالأخص التركيز على الالتزامات بهدف تعزيز المساءلة.

٢٩- وواصل مكتب المفوضية في كمبوديا التعاون مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الداعية إلى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ودعم تلك المنظمات. وأعد المكتب مذكرة بشأن الحق في السكن اللائق لتوعية الفئات المعنية وممثليها. وأثار المكتب شواغل مع بلدية بنوم بنه تتعلق بإعادة توطين السكان غير الشرعيين وإخلائهم القسري وبفقراء المدن في بنوم بنه، وتدخل في مناسبات عديدة سعياً لإيقاف عمليات الإخلاء القسري.

٣٠- وركز المكتب أيضاً على الحق في الصحة بصفته قضية مركزية، تناولها الممثل الخاص خلال بعثته العاشرة، انطلاقاً من وجود علاقة متينة بين الفقر والصحة في كمبوديا، حيث لا يحصل الفقراء على رعاية صحية على قدم المساواة مع غيرهم، وكثيراً ما يستدينون لتغطية نفقاتهم الطبية، الأمر الذي يؤثر سلباً في أوضاعهم المعيشية. وواصل المكتب توفير الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم لفريق الائتلاف للعمل من أجل مصائد الأسماك، وهو منظمة غير حكومية تعمل على تعزيز الدراية القانونية وإقامة الشبكات والدعوة في أوساط جماعات صيادي الأسماك حول بحيرة تونلي ساب.

٣١- ويعكف الموظفون على مراجعة واستكمال دورة تدريبية أساسية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تركز على الحق في الصحة والتعليم والإسكان وفي الحصول على أسباب الرزق الأساسية.

## حاء - إطار سيادة القانون

### (أ) السلطة القضائية وإقامة العدل

٣٢- واصل مكتب المفوضية في كمبوديا رصد عملية إصلاح الجهاز القضائي بغية تيسير إدماج القانون الدولي لحقوق الإنسان في القانون والممارسة المحليين، وتحسين الصلة القائمة بين جدول أعمال الإصلاح والمجالات الأخرى لسياسات الحكومة مثل الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من حدة الفقر واستثمارات القطاع الخاص التي تعتمد على مؤسسات قانونية تتصف بالكفاءة والمساءلة والشفافية. ودعا المكتب إلى الإصلاح الهيكلي للمؤسسات الرئيسية مثل المجلس الأعلى للقضاء. وواصل المكتب التواجد في المحكمة البلدية بنوم بنه، وواصل أيضا صلاته بمحكمة الاستئناف والمحكمة العليا. كما واصل تعاونه مع محكمة مقاطعة باتامبانغ عن طريق مكتبه الإقليمي وذلك بالإضافة إلى الزيارات المنتظمة التي يقوم بها موظفوه من المكتب الوطني. وبغية ترشيد استخدام الموارد، فضلا عن تعزيز مكتبه في محكمة بنوم بنه (التي يبلغ عدد القضايا التي تنظر فيها ٨٠٠٠ قضية سنويا)، أغلق المكتب الصغير في محكمة المقاطعة بسيهانوكفيل، وظل موظفو مكتب بنوم بنه يقدمون المساعدة.

٣٣- وواصل المكتب مساعدة المحاكم على تعزيز الامتثال لمعايير حقوق الإنسان وتناول الكثير من الممارسات في النظام القضائي الجنائي التي لا يبدو أنها تمتثل للقانون. وتابع الموظفون المحاكمات الرئيسية التي تبعث على القلق، بما في ذلك ما يتصل منها بالتهريب والتعذيب والعنف الجنسي ضد الأطفال، وأعمال الشغب الموجهة ضد التايلنديين في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، والمحكمة التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر بشأن اغتيال أوم رادسادي، أحد كبار مستشاري الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحيدة ومسالمة ومتعاونة. وإضافة إلى القضايا التي نظرت فيها المحكمة البلدية ومحكمة الاستئناف والمحكمة العليا في بنوم بنه، تابع المكتب محاكمات في محاكم براي فنج، وكمبونج تشا، وكمبونج سبو، وسيهانوكفيل، وباتمانغ. وأسدى المكتب مشورة بشأن حقوق الإجراءات القانونية الواجبة وإجراء المحاكمات، وتناول مسائل تتصل بالتمثيل القانوني واللجوء إلى القضاء، بغية تيسير الاتصالات بين المتهمين ومحامي المساعدة القانونية كلما أجريت محاكمات تتعلق بقضايا خطيرة في المحاكم بدون توفير التمثيل القانوني. ورصد المكتب أيضا العلاقات القائمة بين المحاكم والشرطة.

٣٤- واضطلعت هيئة مساعدة الأمم المتحدة لمحاكمات الخمير الحمر ببعثة تقييم تقنية في بنوم بنه في مطلع كانون الأول/ديسمبر. وتوصلت البعثة إلى اتفاق "موضوعي" مع الفريق العامل الحكومي بشأن عدد من القضايا بما فيها ملاك الموظفين وتسلسل العمل التحضيري للإنشاء التدريجي للدوائر الاستثنائية التي ستجرى في إطارها المحاكمة على الجرائم المرتكبة خلال فترة كمبوتشيا الديمقراطية في ظل القانون الكمبودي. وواصل المكتب متابعة التطورات في كمبوديا وقدم إفادات عن حالة حقوق الإنسان وإقامة العدل. ويعتبر المكتب أن مهامه تتصل أساسا بتثقيف الجمهور، بالإضافة إلى احتمال القيام أيضا بدور في رصد المحاكمات.

٣٥- واجتمع المكتب بانتظام مع أعضاء الجهاز القضائي والجهاز التشريعي والحكومة لمناقشة المسائل القضائية والمسائل المتعلقة بالسياسات والمتصلة بحقوق الإنسان في إقامة العدل، بما في ذلك اجتماعات مع رجال القانون والقضاة والمدعين العامين ومجلس الإصلاح القانوني والقضائي؛ والمجلس الأعلى للقضاء، ومسؤولين من وزارة العدل ورؤساء اللجان البرلمانية. وضمت موضوعات المناقشة استقلال القضاء ومسائل الإصلاح المتعلقة بالهيئات القضائية

ومهنة القانون؛ والشواغل الأمنية للقضاة والعاملين بالمحاكم؛ والقضايا التي تأخر نظر المحاكم فيها؛ وإصدار الأحكام وسياسات الاستئناف الخاصة بالمدعين العامين. وتعاون المكتب أيضا تعاوناً وثيقاً مع المنظمات غير الحكومية العاملة بشأن مسائل الإصلاح القانونية والقضائية.

٣٦- وشارك المكتب أخيراً في مشاورات تتصل بوثيقة استراتيجية الإصلاح القانوني والقضائي اعتمدها الحكومة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وانطلقت سلسلة من حلقات العمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ لتحديد الأولوية لمشروع برنامج عمل الحكومة، الذي يتضمن ما يربو على ٩٠ نشاطاً. ورحب المكتب بإشراك طائفة واسعة من المشاركين في هذه المرحلة من النقاش، وبالأخص بإجراء مشاورات واسعة عند إعداد الوثيقة الاستراتيجية. ودعا مكتب المفوضية في كمبوديا باتساق إلى ضرورة أن تكون عملية الإصلاح أكثر إدماجاً للمشاركين بهدف تحقيق دعم أوسع للكمبوديين لها.

٣٧- إن فشل المجلس الأعلى للقضاء في الاضطلاع بمسؤولياته في تدقيق وضمان استقلال القضاة والمدعين العامين وسلوكهم المهني ما زال يمثل أحد العوائق التي تحول دون العمل الفعلي للجهاز القضائي في كمبوديا. وتظل إعادة هيكلة المجلس أولوية في جدول الإصلاحات، ولم يجر تناوُلها على النحو الملائم في مشاريع قوانين الإصلاحات بشأن هذه القضية. وانتدب المكتب خبيراً قانونياً لمساعدته على إعداد وثيقة تحليلية تدرس الحالة الراهنة للمجلس وتوصي باتخاذ التدابير الملائمة لإصلاحه.

٣٨- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، شرع المكتب في إجراء مشاورات مع نقابة المحامين والسلطات المعنية في وزارة العدل والمنظمات غير الحكومية المعنية بتقديم المساعدة القانونية، بهدف النظر في حالة التمثيل القانوني في كمبوديا. كما باشر المكتب أيضاً إعداد دراسة متواضعة عن التمثيل القانوني في أربع محاكم مقاطعات في كمبوديا. ونفذ المرحلة الأولى في ثلاث محاكم تقع في مقاطعات توجد فيها هيئات تقدم المساعدة القانونية (وهي سيهانوكفيل، وباتامبانغ، وكمبونج تشنغ) وفي مقاطعة لا تتوفر فيها تلك المساعدة (براي فانغ). ونظر الموظفون في سجلات المحاكم وحددوا العدد الإجمالي للقضايا التي نظرت فيها خلال عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢؛ وسجلوا عدد القضايا التي كان فيها تمثيل قانوني خلال هذين العامين؛ ووبوا بالتفصيل تلك الإحصاءات حسب ما إذا كانت تشتمل على جنائيات أو جنح أو قضايا مدنية، وكذلك حسب فئة القضية. وفي القضايا المدنية، أشار المكتب إلى ما إذا كان طرف أو كلاهما ممثلين قانونياً. وأجرى الموظفون مقابلات شبه منظمة مع القضاة والمدعين العامين والقائمين على تقديم المساعدة القانونية. وستصدر وثيقة مناقشة أولية على أساس استنتاجات الدراسة، وستوزع في بداية عام ٢٠٠٤؛ وتهدف إلى شرح الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتمثيل القانوني أمام المحاكم والحصول على المساعدة القانونية بوجه أعم، وذلك بهدف تقييم احتياجات كمبوديا لجعل العدالة في متناول أغلبية المواطنين غير القادرين على دفع تكاليف التمثيل والمشورة القانونيين. ويأمل المكتب في أن يوفر ذلك قاعدة لوضع خطة للمساعدة القانونية لتقديم الخدمات القانونية الأساسية للشرائح الفقيرة، فضلاً عن إنشاء صندوق للمساعدة القانونية يحظى بمساعدة الدولة، على غرار الصناديق التي أقامتها البلدان الأخرى.

٣٩- كما تعاون المكتب مع المعهد الملكي لتدريب القضاة والمدعين العامين وبادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في التحقق من الطريقة التي تمكن المكتب من تقديم مساعدته إلى المكتب على الوجه الأفضل لكفالة إدماج حقوق الإنسان بشكل ملائم في المناهج الدراسية. وزود المكتب المعهد بالمواد المرجعية، ورُتب لإلقاء الممثل الخاص أمام الطلاب



القضاة، ويأمل في تقديم المساعدة لتدريس مادة متخصصة في مجال حقوق الإنسان<sup>١</sup> تدرج في المناهج الدراسية في بداية عام ٢٠٠٤.

(ب) تقديم المساعدة في مجال الإجراءات التشريعية: صياغة وتنفيذ  
التشريعات اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٤٠- واصل المكتب رصد عملية صياغة التشريعات والأنظمة وتقديم المشورة بشأنها سعياً لكفالة التقيد بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان وتحسين نوعية مشاريع القوانين من الناحية التقنية. وركز المكتب على عدد من مشاريع القوانين التي تتصل اتصالاً مباشراً بولاياته وأولوياته العامة. وتشمل القوانين التي كانت محل اهتمام خاص المواضيع التالية: مكافحة الفساد، وقمع الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي. وواصل موظفو المكتب متابعة التقدم المحرز في إعداد القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية (الذين يجري صياغتهما بمساعدة خبراء من فرنسا) والقانون المدني وقانون الإجراءات المدنية (الذين يجري صياغتهما بمساعدة خبراء من اليابان)، وقد عرضت جميع تلك القوانين أخيراً على مجلس الوزراء. وأشار المكتب إلى أهمية كفالة الاتساق فيما بين هذين القانونين الأساسيين وبينهما وبين التشريعات الجاري اعتمادها والتي تتصل بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٤١- وتوقف النشاط التشريعي فعلياً خلال الفترة التي يتناولها التقرير بسبب الفشل في تشكيل حكومة عقب الانتخابات. غير أن المكتب واصل تعزيز المشاركة في صياغة القوانين، مع التشديد على هاجس أثير مراراً لكن كثيراً ما أغفل، وهو يتعلق بالحاجة إلى إجراء مشاورات خلال عملية صياغة القوانين وإلى تمحيص العامة لها قبل اعتمادها. كما شدد على ضرورة وضع قوانين واضحة في متناول الجميع.

طاء - المكتب الإقليمي في باتامبانغ

٤٢- يغطي المكتب الإقليمي في باتامبانغ مقاطعات باتامبانغ، وبينتاي ميانتشني وأودار ميانتشني، فضلاً عن بلدية بيلين، ويعمل تحت إشراف مكتب بنوم بنه. وخلال الفترة التي يتناولها التقرير، رصد موظفو المكتب وأجروا تحقيقات في الشكاوى التي تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان تتصل بالانتخابات، وتدخلوا بصفة منتظمة لدى السلطات المحلية والإقليمية. واضطلع الموظفون بذلك بالعمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية، ومن خلال الاتصال بالمنظمات المحلية والدولية المعنية برصد الانتخابات. وظل المكتب على اتصال منتظم بسلطات المقاطعات، مثل المحاكم وجهاز الشرطة والجيش، طوال الفترة التي يتناولها التقرير.

٤٣- وأجرى المكتب تحقيقات في حالات تتعلق بانتهاكات مزعومة في مناطق نائية تلاقي جماعات حقوق الإنسان المحلية صعوبات في الوصول إليها، وفي مناطق شهدت انتهاكات منتظمة أو واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وأجرى الموظفون كذلك عمليات رصد روتينية في المقاطعات التي لا تزال تمر بمرحلة انتقالية من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، وربط هذا العمل بالجهود المبذولة في مجالي التثقيف والتدريب.

٤٤- وأجرى المكتب أيضاً تحقيقات وانضم إلى الجهود الجارية لتسوية المنازعات التي تشمل صراعات بشأن الموارد الطبيعية، مثل المنازعات بشأن الأرض التي طال أمدها في مقاطعة كوه كراور، وصراع يشمل جماعة الصيادين في برك

تشاس، الذين يواجه ممثلوها السجن وغرامات إثر مصادرتهم معدات صيد غير شرعية من تاجر محلي. وتنظر محكمة الاستئناف في الوقت الحاضر في القضية. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، نظم موظفو المكتب عدداً من الدروس التدريبية تدوم يوماً واحداً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للقرويين والسلطات المحلية، وبالأخص في المقاطعات التي تشهد منازعات بشأن الأرض.

## ياء - التزامات الإبلاغ في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ توصيات هيئات الرصد المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان

٤٥ - تعد كمبوديا طرفاً في الصكوك الدولية الرئيسية الستة لحقوق الإنسان. ومنذ سنة ١٩٩٤ ومكتب المفوضية في كمبوديا يقدم المساعدة للحكومة في إعداد تقارير الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات، كما قدم المساعدة في إعداد جميع التقارير الأولية. ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠١، أنيطت مسؤولية صياغة أكثرية التقارير باللجنة الكمبودية المعنية بحقوق الإنسان. وفي الوقت الحالي، ينقسم موظفو اللجنة المعنيون بالتقارير التي تقدم بموجب معاهدات إلى لجتين فرعيتين لإعداد التقرير الأولي عن الامتثال لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعداد التقرير الدوري المقدم إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري. ويتولى المجلس الوطني الكمبودي للطفولة مسؤولية إعداد التقارير المتعلقة باتفاقية حقوق الطفل ورصد تنفيذها. أما الوزارة المعنية بشؤون المرأة والممارين القدماء فتتولى إعداد التقارير بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. أما التقرير الأولي بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الذي يشمل أيضاً التقريرين الثاني والثالث، فقد بلغ إعداده الآن مرحلته النهائية ويتوقع إحالته إلى اللجنة بحلول نهاية العام.

٤٦ - ورغم أن ذلك لن يجري على نفس مستوى السنوات الماضية، سيواصل مكتب المفوضية في كمبوديا المساعدة على إعداد تقارير الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات، وذلك عن طريق المساعدة التقنية، وتنظيم الدورات التدريبية التي تستهدف مواضيع محددة، والوثائق والمواد المرجعية ذات الصلة، لمساعدة اللجنة الكمبودية المعنية بحقوق الإنسان على تكوين مجموعة أساسية من المواد المرجعية في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان وفي القضايا المحلية لحقوق الإنسان. وسيركز المكتب اهتمامه، ضمن عمله مع المؤسسات الحكومية والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية، على تعزيز متابعة الملاحظات الختامية التي تتوصل إليها الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات.

٤٧ - ونظرت لجنة مناهضة التعذيب، خلال دورتها الثلاثين المعقودة في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٣، في التقرير الأولي لكمبوديا بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الذي حلّ أجل تقديمه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. غير أنه لم يحضر أي وفد يمثل حكومة بنوم بنه للرد على أسئلة اللجنة. وأصدرت اللجنة استنتاجات وتوصيات مؤقتة، تطلب فيها رداً من الحكومة بحلول شهر آب/أغسطس ٢٠٠٣. وترجم المكتب تلك الاستنتاجات والتوصيات إلى لغة الخمير وأحالها إلى المؤسسات الحكومية ذات الصلة، بما في ذلك اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، ومدير إدارة السجون ووزيرا الداخلية. وفي غياب رد الحكومة، اعتمدت اللجنة تلك الاستنتاجات والتوصيات بصفتها نهائية خلال دورتها الحادية والثلاثين المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.



### كاف - تقديم المساعدة في الشؤون التعليمية والتقنية وبرامج الإعلام

٤٨- يعمل مكتب المفوضية في كمبوديا، بالتعاون مع جهات أخرى، على توفير بيئة ممكنة للعمل في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال خدمات الامتداد العامة وتيسير النقاش والحوار. ونظم المكتب، على سبيل المثال، خلال البعثة العاشرة للممثل الخاص، مناقشات موائد مستديرة، جمعت ممثلين عن الحكومة والمنظمات غير الحكومية والوكالات المانحة لمناقشة إصلاح نظام القضاء وقضيتي الصحة والأرض.

٤٩- وواصل مكتب المفوضية في كمبوديا توفير التدريب والمشورة القانونية وغيرها من ضروب المشورة التقنية إلى المنظمات الكمبودية غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية في جميع مجالات عمله.

٥٠- وواصل المكتب توزيع منشورات حقوق الإنسان والقوانين والمواد الإعلامية على عامة الجمهور والمنظمات غير الحكومية والطلبة والمسؤولين الحكوميين. وترجمت إلى لغة الخمير، على نحو منتظم، تقارير وبيانات المكتب والممثل الخاص، فضلاً عن قرارات الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان. وستصدر في بداية عام ٢٠٠٤ صكوك حقوق الإنسان الدولية المنقحة والمترجمة لأول مرة وخاصة ما يتصل منها بكمبوديا.

٥١- ويعكف حالياً مكتب المفوضية في كمبوديا على إعداد صفحة على الإنترنت لإتاحة تقارير الممثلين الخاصين وتقارير المكتب، والمعلومات بشأن تاريخ وولاية المكتب والممثل الخاص، لجمهور أوسع. وتجري إعادة تنظيم قاعة المراجع في المكتب، بما في ذلك إعادة تصنيف المواد المرجعية واستخدام التكنولوجيا بواسطة شاشة تلفزيون، والفيديو والربط المحدود بشبكة الإنترنت.

٥٢- وترتبط المكتب علاقات اتصال منتظمة بوسائل الإعلام في كمبوديا، مع كل من الصحف المحلية الصادرة باللغة الإنكليزية والصحف وخدمات وكالات الأنباء بلغة الخمير.

### لام - التعاون والتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة والسلك الدبلوماسي

٥٣- يعدّ مكتب المفوضية في كمبوديا عضواً في الفريق القطري للأمم المتحدة، وقدم لأعضاء الفريق والبنك الدولي والفعاليات الأخرى المعنية بالمعلومات المتعلقة بإدراج المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان في استراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية وفقاً لمشروع المبادئ التوجيهية الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن هذا الموضوع.

٥٤- وقرر الفريق القطري للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ تناول حقوق الإنسان كقضية تبعث على القلق المشترك، ويشارك المكتب في الجهود الرامية إلى استكمال إدراج حقوق الإنسان في عمل الفريق والوكالات الأعضاء فيه. كما يساهم المكتب في استعراض منتصف المدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفي أنشطة الهيئات الاستشارية المعنية بالأهداف الإنمائية لتعزيز الطابع المركزي لحقوق الإنسان والنهج القائم على الحقوق. ويتولّى حالياً موظف واحد الاضطلاع بهذه المهام.

٥٥- وقدم المكتب إحاطات منتظمة للدبلوماسيين الزوار والمقيمين والمنظمات الدولية، وأعد تقارير منتظمة لمقر المفوضية للوفاء بمتطلبات الإبلاغ في منظومة الأمم المتحدة. وقدم المكتب تقارير لمنسق الأمم المتحدة المقيم والجهات المانحة حيثما دعت الحاجة.

### ثالثاً - موظفو مكتب المفوضية في كمبوديا والحالة المالية لصندوق الأمم المتحدة الاستثماري لبرنامج تعليم حقوق الإنسان في كمبوديا

٥٦- نفذ مكتب المفوضية في كمبوديا أنشطته من خلال مكتبه الرئيسي في بنوم بنه، ومكتب إقليمي في باتامبانغ، ومكتب للانتخابات في كومبونغ تشام، ومكاتب صغيرة في المحاكم البلدية في بنوم بنه ومحكمة مقاطعة سيهانوكفيل التي أغلقت في أيلول/سبتمبر. ويتكون هيكل الإداري من مكتب الرئيس ووحدة الشؤون الإدارية، وفريق الحماية ووضع السياسات، ووحدة المساعدة القانونية ووحدة التعليم والتدريب والإعلام. وكان للمكتب، عند تحرير هذا التقرير، ٣٢ موظفاً وطنياً و ٨ موظفين دوليين.

٥٧- ومكتب المدير مسؤول عن السياسات والإدارة، بما في ذلك تنسيق الدعم المقدم إلى الممثل الخاص للأمين العام، والمشاركة في منظومة الأمم المتحدة، والعمل مع الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، والعلاقات الخارجية مع الجهات المانحة.

٥٨- وتقدم وحدة الشؤون الإدارية خدمات شؤون الموظفين والخدمات الإدارية والمالية للمكتب وتنسق عمليات النقل والشؤون اللوجستية. كما تتولى الوحدة إدارة المعلومات.

٥٩- ويتولى فريق الحماية ووضع السياسات تنفيذ البرنامج الانتخابي، والتحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وإعداد التقارير المواضيعية، والعمل مع الوحدات الأخرى بشأن مسائل تتعلق بإقامة العدل والإفلات من العقاب.

٦٠- ووحدة المساعدة القانونية مسؤولة عن تقديم المساعدة في عملية إصلاح الجهاز القضائي، والعمل مع المحاكم لمساعدتها على معالجة أوجه القصور في إقامة العدل. وتعمل الوحدة مع العاملين في المجال القانوني وتقدم تعليقات على مشاريع قوانين مختارة لكفالة اتساقها مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها كمبوديا.

٦١- وتتولى وحدة التعليم والتدريب والإعلام توعية الجمهور والتثقيف والتدريب والدعوة إلى النهوض بتنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تعمل مع الحكومة، ومع فريق الأمم المتحدة القطري، والوكالات الحكومية الدولية على اتباع نهج إنمائي قائم على حقوق الإنسان.

٦٢- وتغطي الميزانية العادية للأمم المتحدة نفقات تشغيل مكتب المفوضية في كمبوديا، وتشمل مرتبات سبعة موظفين دوليين من الفئة الفنية و ١٦ موظفاً وطنياً. وتغطي التبرعات في صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لتعليم حقوق الإنسان في كمبوديا سائر النفقات (بما فيها رواتب الموظفين التي لا تغطيها الميزانية العادية). ويتولى إدارة الصندوق الاستثماري مكتب الأمم المتحدة في جنيف.